

Distr.: Limited
29 May 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٨ (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس المجلس منى يول (النرويج)، بناءً على مشاورات غير رسمية

اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المتعلقين باستراتيجية للانتقال السلس للبلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أقرت الجمعية بموجبه إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٢)،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الذي أيدت الجمعية بموجبه الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تحمل عنوان "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



وإذ يشير إلى قراراته ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ٣٤/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠/٢٠١٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١٥/٢٠١٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٢٩/٢٠١٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ٢٧/٢٠١٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨،
وإذ يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدّمه الإنمائي أو عكس مساره،

وإذ يضع في اعتباره أهمية أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في فئة أقل البلدان نمواً ورفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية، وبالتالي مصداقية فئة أقل البلدان نمواً، وأن يولى في الوقت ذاته الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتل أن يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً أو الجاري النظر في رفع اسمها منها،

- ١ - **يحيط علماً** بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين^(٣)؛
- ٢ - **ينوه** بالعمل الذي قامت به اللجنة في ما يلي: (أ) تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة؛ (ب) الاستعراضات الوطنية الطوعية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤)؛ (ج) تقديم آخر مستجدات التقدم المحرز في البرنامج المتعدد السنوات بشأن إجراء استعراض شامل لمعايير أقل البلدان نمواً؛ (د) رصد البلدان الجاري رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رُفع اسمها منها؛ (هـ) استعراض تطبيق فئة أقل البلدان نمواً من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (و) تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفع اسمها منها؛ و (ز) تقديم إسهام في الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل المقبل لصالح أقل البلدان نمواً؛
- ٣ - **يطلب** من اللجنة أن تتدارس، في دورتها الثانية والعشرين، الموضوع السنوي لدورة المجلس لعام ٢٠٢٠ وأن تُقدّم توصيات بشأنه؛
- ٤ - **يطلب أيضاً** من اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفع اسمها منها، وفقاً للفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧؛
- ٥ - **يطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدّم المساعدة إلى البلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً عند وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القطرية الخاصة لكل من البلدان التي رُفع اسمها من تلك القائمة وذلك لفترة محددة وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛
- ٦ - **يعترف مع الارتياح** بإسهامات اللجنة في الجوانب المختلفة من برنامج عمل المجلس، ويكرر تأكيد دعوته إلى زيادة أوجه التعاطي بين المجلس واللجنة، ويشجع الرئيس، وأعضاء اللجنة الآخرين حسب الاقتضاء، على مواصلة اتباع تلك الممارسة على النحو المحدد في قرار المجلس ٢٠/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، في حدود الموارد المتاحة وحسب الاقتضاء.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٩، الملحق رقم ١٣ (E/2019/33).

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.